55

ورقة **تقدير موقف**

هل تدفع الحرب على غزّة قِطاع التكنولوجيا العالية إلى العمل السياسيّ المنظَّم في إسرائيل؟

امطانس شحادة

تمّوز 2024

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف

ورقة تقدير موقف 55

هل تدفع الحرب على غزّة قِطاع التكنولوجيا العالية إلى العمل السياسيّ المنظَّم في إسرائيل؟

امطانس شحادة
مدير برنامج دراسات عن إسرائيل

حقوق النشر محفوظة

العنوان: همغينيم 90 حيفا

البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

نشرت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصاديّة في الـ 23 من حزيران المنصرم، استنادًا إلى وكالة "بلومبيرج" الإخباريّة، أنّ مجموعة كبيرة من كبار رجال الأعمال وأصحاب الشركات العملاقة، وبخاصّة من قِطاع التقنيّات الحديثة (الهايتك)، تفكّر وتخطّط أن تخوض المعترَك السياسيّ في إسرائيل، بسبب شعورهم بالإحباط من الحكومة الحاليّة.[1] ويُجري هؤلاء، وَفقًا للصحيفة، استشارات ومناقشات سرّيّة -وإن كانت أوّليّة- لفحص خيارات مختلفة، بما في ذلك إنشاء حزب جديد، أو دعم أحد الأحزاب في المنظومة الحزبيّة في إسرائيل. جاءت هذه المداولات في وقت دعا فيه منتدى الأعمال الإسرائيليّ، الذي يشارك فيه أعضاء من أكبر 200 شركة إسرائيليّة، إلى إجراء انتخابات مبكرة "لإنقاذ إسرائيل من أزمة اقتصاديّة عميقة".[2]

هذه ليست المرّة الأولى التي يحاول فيها قِطاع التكنولوجيا العالية التأثيرَ على النقاش العامّ والمشهد السياسيّ في إسرائيل في الأعوام الأخيرة، وخاصّة بعد طرح الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء في العام الماضي. بَيْدَ أنّ قطِاع التكنولوجيا العالية اكتفى حتّى الآن باتّخاذ دَوْر داعم وممولّ لحركات الاحتجاج ضدّ الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء، والتحذير من مَخاطر الخطّة على الاقتصاد الإسرائيليّ بعامّة، وقِطاع التكنولوجيا العالية على وجه الخصوص. فضلًا عن ذلك، بادر هذا القِطاع منذ بداية الحرب على غزّة، في عدّة مناسبات، إلى إبداء مواقف علنيّة تنتقد وتعارض سياسات حكومة نتنياهو، من بينها السياسات الأمنيّة والاقتصاديّة وإعفاء طلبة المعاهد الدينيّة من تأدية الخدمة العسكريّة.[3]

المحاولات الحاليّة لتنظيم قِطاع الأعمال سياسيًّا، ولا سيّما قِطاع التكنولوجيا العالية، تأتي في أعقاب الأزمة الاقتصاديّة المتفاقمة منذ أن طرحت الحكومة خطّتها لتقييد القضاء بدايةَ العام الماضي، ونشوء حركات احتجاج جِدّيّة تعارض الخطّة في المجتمع الإسرائيليّ، وعلى نحوٍ أوضح منذ بداية الحرب الإسرائيليّة على غزّة في السابع من تشرين الأوّل العامَ الماضي، وتَبِعات الحرب من تراجُع الحالة الاقتصاديّة عامّة في إسرائيل، والثمن الاقتصاديّ الذي يدفعه قِطاع التكنولوجيا العالية.

ترى هذه الورقة أنّ المحاولات الحاليّة لتنظُّم قِطاع الأعمال عامّة، وقِطاع التكنولوجيا العالية خاصّة، للَعب دَوْر فعّال في السياسة الإسرائيليّة، تختلف عن الدَّوْر الذي قام به هذا القِطاع في السنوات الأخيرة، وعلى وجه التحديد لأنّه يحمل بوادر لتنظيم سياسيّ قد يتحوّل إلى تنظيم حزبيّ يخوض الانتخابات، وهذا مؤشّر لتغيُّر أدوات العمل ومحاولات التأثير السياسيّ لقطِاع الأعمال والمال، والانتقال من الاهتمام بالمصالح الاقتصاديّة والتأثير على السياسات الاقتصاديّة في الأساس، كما كان الحال منذ بداية الألفيّة الثالثة، نحو الاهتمام بالمجال السياسيّ الأوسع والقضايا الحارقة، وربّما التأثير تأثيرًا مباشرًا على صناعة القرار السياسيّ عبْر تشكيل حزب سياسيّ وخوض الانتخابات. في هذا تحوُّلٌ جِدّيٌّ في مصالح وأهداف قِطاع الأعمال، وفي أساليب التنظُّم والعمل السياسيّ، قد يؤدّي إلى القيام بدَوْر شبيه بما قام به قِطاع الأعمال في بداية تسعينيّات القرن الماضي، إبّان مفاوضات السلام مع منظّمة التحرير، ودعمه لاتّفاقيات أوسلو ولتغيير السياسات الاقتصاديّة

---

1. نيومان، ماريسا؛ وإلتشطاين، چاليت. (2024، 23 حزيران). بلومبرج: المديرون التنفيذيّون الإسرائيليّون في مجال التكنولوجيا العالية يفكّرون في دخول السياسة. ذي ماركر.

2. المصدر السابق.

3. على سبيل المثال لا الحصر، في نهاية آذار الماضي وقّع خمسون من كبار رجال الأعمال في قِطاع التكنولوجيا العالية على رسالة إلى نتنياهو يُعْرِبون فيها عن فقدان الثقة به وبحكومته، وذلك على أثرِ الأزمة في العلاقات مع الولايات المتّحدة، وتجنُّبِ اتّخاذ قرارات بشأن استمرار الحرب، والتراجعِ في الحالة الاقتصاديّة.
للتوسُّع، انظروا: هلپرين، يانيف. (2024، 28 آذار). شخصيّات اعتباريّة ومديرو شركات الهايتك ضدّ نتنياهو: "لقد فقدنا الثقة بك". موقع شخصيّات وحواسيب.

ومبنى الاقتصاد والصناعة في إسرائيل. آنذاك، تجنَّدَ قِطاع الأعمال علنًا لدعم حزب العمل برئاسة رئيس الوزراء الأسبق يتسحاق رابين، لحسم المنافسة مع حزب الليكود برئاسة يتسحاق شامير، الذي اعتُبِر عائقًا أمام التقدُّم في مفاوضات السلام.

يتابع القسم الأوّل من هذه الورقة الإسقاطات الاقتصاديّة للحرب على غزّة على قِطاع التقنيّات الحديثة، والضرر الذي لحق به. في القسم التالي، نقدّم مراجعة تاريخيّة قصيرة للدَّوْر السياسيّ الذي قام به قِطاع الأعمال في بداية تسعينيّات القَرن الماضي وتراجُع هذا الدَّوْر منذ بداية الألفيّة الحاليّة. بعد ذلك، نعرّج على محاولات التنظُّم الحاليّة والقيام بدَوْر سياسيّ مباشر، ونقيّم نتائجه المحتمَلة.

هل تعرَّضَ قِطاع الهايْتِك إلى ضرر نتيجة الحرب على غزّة؟

ازدادت خلال العَقد الماضي مركزيّة صناعات التكنولوجيا الحديثة ("الهايتك") في الاقتصاد الإسرائيليّ؛ إذ تحوّلت إلى محرّك النموّ الأساسيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ، لتصبح مسؤولة عن حصّة كبيرة من الصادرات، وصاحبة أسرع تزايُد في عدد الموظَّفين، وأكبر زيادة في معدّلات ارتفاع الأجور.[4]

في الرابع من حزيران الماضي، نشرت سلطة الابتكار الإسرائيليّة تقريرها السنويّ بشأن حالة صناعات التقنيّات الحديثة في إسرائيل.[5] يعرض التقرير تطوُّرَ صناعة التقنيّات الحديثة في العام الأخير، والإنجازاتِ والصعوبات التي تواجه هذه الفروع، ودَوْرَ الحكومات الإسرائيليّة، وحالةَ الاستثمارات الأجنبيّة، ومُجْمَلَ الناتج والتوظيف في فروع التقنيّات الحديثة الفائقة التطوُّر.

استنادًا إلى تقرير سلطة الابتكار:

- شكّلت صناعات التكنولوجيا العالية 20% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ لإسرائيل عام 2023 (من باب المقارنة، نشير أنّها شكّلت 14% عام 2012)، وهو ما يجعل هذا الفرع صاحبَ أكبر حصّة من إجماليّ الناتج المحلّيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ.
- بلغ حجم مُجْمَل الناتج في قِطاع التكنولوجيا العالية عامَ 2012 نحو 126 مليار شيكل، وارتفع عامَ 2022 إلى 290 مليار شيكل.
- في عام 2012، كان إنتاج صناعة التكنولوجيا العالية أكبر بنسبة 50% من إنتاج فروع التجارة والتجزئة، التي تُعَدّ ثاني أكبر قِطاع اقتصاديّ في إسرائيل. في عام 2022، تجاوزت الفجوة بينهما 90%.
- كانت صناعة التكنولوجيا العالية مسؤولة عن 48.3% من إجماليّ الصادرات من إسرائيل عام 2022، وفي العام 2023 قرابة 53%؛ فقد بلغ مجْمَل الصادرات في هذا القِطاع 74 مليار دولار.
- على مدى العَقد الماضي، ازدادت صادرات إسرائيل من التكنولوجيا العالية بنسبة 107%. وقد نمت هذه الصادرات 3.3 مرّة منذ عام 2012: من 14.6 مليار دولار إلى 47.8 مليار دولار في عام 2022.

4. ليفي، روتي. (2024، 4 حزيران). الشركة التي قرّرت عدم الشراء في إسرائيل بسبب الحرب والأسئلة الكبيرة حول مستقبل التكنولوجيا الحديثة المحلّيّة. ذي ماركر.

5. سلطة الابتكار الإسرائيليّة. (2024، 4 حزيران). تقرير سنويّ: حالة الهايْتِك 2024. سلطة الابتكار الإسرائيليّة.

- قِطاع التقنيّات الحديثة مسؤول عن 40% من النموّ في مجْمَل الناتج المحلّيّ في إسرائيل منذ العام 2018 حتّى العام 2023، ومسؤول عن ربع الارتفاع في الناتج المحلّيّ للفرد الواحد كلّ عام منذ العام 2018.
- بلغ مجْمَل عدد العاملين في قِطاع صناعات التقنيّات الحديثة عام 2022 قرابة 402,000 موظَّف، وفي العام 2023 انخفض إلى قرابة 400,000 موظَّف.
- ارتفع عدد العاملين في القِطاع في فترة الأعوام 2018 - 2023 بنسبة 60%، وبمقدار نحو 150,000 عامل.
- يعمل في إسرائيل قرابة 850 صندوق استثمار مغامر، من بينها 306 صناديق إسرائيليّة، ونحو 540 صندوقًا دوليًّا. استثمرت هذه الصناديق عام 2023 قرابة 1.52 مليار دولار.
- بلغ الراتب في مجال التكنولوجيا العالية ما يقرب من ثلاثة أضعاف متوسّط الراتب في الاقتصاد الإسرائيليّ عام 2022.

اعتمادًا على معطيات التقرير، من الواضح أنّ قِطاع صناعات التقنيّات الحديثة يشكّل رافعة أساسيّة في الاقتصاد الإسرائيليّ، من حيث حصّته من الناتج المحلّيّ، والتشغيل، والنموّ الاقتصاديّ، والاستثمارات الخارجيّة، والتصدير، ومَصْدرًا هامًّا للعملة الأجنبيّة.

الأضرار في قِطاع التقنيّات الحديثة في العام الأخير

مع نموّ التكنولوجيا العالية، يتزايد اعتماد الاقتصاد الإسرائيليّ عليها. ونتيجة لذلك، يصبح الاقتصاد أكثر حسّاسيّة وعرضة للأزمات التي تَحْدث فيه. وفي إسرائيل، أكثر مِن سواها من البلدان، تعتمد هذه الصناعة اعتمادًا شبه كامل على السوق الخاصّة، والاستثمارات الأجنبيّة، وبدرجة أقلّ على استثمارات ودعم الحكومة، وبالتالي فهي معرَّضة أيضًا للتقلُّبات العالميّة التي تؤثّر على المستثمِرين والشركات المتعدّدة الجنسيّات في هذا المجال.

استنادًا إلى تقرير سلطة الابتكار، منذ أحداث الاحتجاج عام 2023، ومن ثَمّ الحرب على غزّة، أبرز الآثار السلبيّة على قِطاع التقنيّات الحديثة كانت التالية، وهي:

- تراجُع في تجنيد رأس المال للشركات الناشئة العالية المخاطَرة (نسبة التراجع مقدارها 55%).
- تراجُع في عمليّات التطوير، وتأخير في جداول تسليم المنتَجات.
- تراجُع في تجنيد الموظَّفين.
- تراجُع في مكانة وسمعة الشركات الإسرائيليّة بسبب الحرب على غزّة.
- تراجُع ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد وفي الشركات الإسرائيليّة.
- تراجُع الارتفاع السنويّ في حجم التوظيف من 10% عام 2022 إلى 2.6% عام 2023.
- تراجُع بنسبة 70% في تجنيد رأس المال لصناديق الاستثمار الإسرائيليّة المتخصّصة في الشركات الناشئة.

- تراجُع حجم الاستثمار في شركات التقنيّات الحديثة وتجنيد رأس المال من قرابة 28 مليار دولار عام 2022 إلى 8 مليارات عام 2023.
- عدد كبير من موظَّفي قِطاع التقنيّات الحديثة تَجَنَّدَ في قوّات الاحتياط في الجيش الإسرائيليّ. وَفقًا لمعطيات سلطة الابتكار، بلغت نسبة عمّال قِطاع الهايْتِك الذين تجنّدوا في قوّات الاحتياط 7% بعد السابع من أكتوبر من مجْمَل العاملين في القِطاع، وبلغ عددهم 30 ألفًا، وهو ما أثّر سلبًا على إنتاجيّة هذه الفروع.
- بعض الشركات نقلت مكاتبها إلى خارج إسرائيل، وقسم من الموظَّفين انتقلوا إلى دول أوروبيّة.

في العام 2024، على الرغم من تراجع الحالة الاقتصاديّة في إسرائيل والتباطؤ في غالبيّة المؤشّرات الاقتصاديّة، استمرّ قِطاع التقنيّات الحديثة في القيام بدَوْر مركزيّ في الاقتصاد الإسرائيليّ وحقّق مؤشّرات إيجابيّة، وإن كانت أضعف ممّا في السنوات الماضية، وباتت الأوضاع الأمنيّة والاقتصاديّة تثير قلق الشركات في هذا القِطاع وازدياد عدم اليقين وارتفاع المَخاطر، وبذلك بات هذا القِطاع أكثر خطورة ممّا في السنوات السابقة وأقلّ استقرارًا، وأقلّ جاذبيّة للاستثمارات الخارجيّة والمحلّيّة، ويعاني من بداية صعوبات عديدة قد تُغيّر وجهته في السنوات القادمة إذا استمرّت الحرب على غزّة وعدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ. كلّ هذا حصل على الرغم من ارتفاع استهلاك القِطاع العسكريّ وصناعات الأسلحة التي تعتمد كبيرَ اعتمادٍ على صناعات التقنيّات الحديثة، الأمر الذي خفّف من حدّة التراجع في هذا القِطاع.[6] وقد حذّر عدد من كبار المسؤولين في صناعة التكنولوجيا المتطوّرة والتقنيّات الحديثة، في رسالة وجّهوها إلى رئيس الوزراء ووزير الماليّة ووزير الاقتصاد أُرسِلت نهايةَ شهر أيّار الماضي، من الضرر الذي سيلحق بقِطاع التقنيّات الحديثة وبالاقتصاد الإسرائيليّ عامّة بسبب ارتفاع أيّام خدمة هؤلاء الموظَّفين في الجيش.[7]

أَجْرَتْ "جمعيّة التكنولوجيا العالية الإسرائيليّة" استطلاعًا في 30 صندوق رأس مال استثماريّ إسرائيليّ في شهر أيّار الماضي، نُشِرت نتائجه بدايةَ حزيران. أوضح هذا الاستطلاع الضرر البالغ الذي تعرّض له قِطاع التقنيّات الحديثة على أثر الحرب على غزّة وتراجُع مكانة إسرائيل الدوليّة؛ إذ أشار 38% من المستطلَعين أنّ واحدة على الأقلّ من الشركات التي يستثمرون فيها قد نقلت عمليّاتها إلى الخارج بسبب عدم استقرار الأحوال في إسرائيل، ويقدِّر ثُلثهم أنّ أكثر من 30% من الشركات التي يستثمرون فيها قد نقلت عمليّاتها إلى الخارج فعليًّا في العام الماضي، أو ستَنقل عمليّات كبيرة إلى الخارج في العام المقبل.[8] وقد صرّح أحد مديري الشركات الكبرى لصحيفة "معاريف" قائلًا: "من الناحية العمليّة، يصعب على الشركات الإسرائيليّة الناشئة تجنيد رأس المال اليوم بسبب الانتقادات العالميّة لإسرائيل. لا وسيلة لتلطيف ذلك".[9]

هذه الأوضاع، وتراجُع مكانة الاقتصاد الإسرائيليّ عامّة، والصعوبات في تجنيد رأس المال لشركات التقنيّات الحديثة، باتت واقعًا يلازم غالبيّة الشركات الإسرائيليّة، وتتوقّع غالبيّتها استمرار التدهور في المستقبل القريب. فهل يؤدّي ذلك إلى توسيع تدخُّل قِطاع التقنيّات الحديثة وقِطاع الأعمال في الحلبة السياسيّة وصناعة القرار في إسرائيل، ويكون هذه المرّة بصورة منظَّمة؟

---

6. شولمان، صوفي. (2024، 30 أيّار). مسؤولون كبار في مجال التكنولوجيا العالية يحذّرون نتنياهو: "20% من الوظائف في الصناعة في خطر". معاريف.

7. المصدر السابق.

8. شولمان، صوفي. (2024، 6 حزيران). "لقد أصبحنا دولة منبوذة- وهذا يطول قِطاعَ التكنولوجيا العالية". معاريف.

9. المصدر السابق.

هل يَدخل قِطاع التقنيّات الحديثة الحلبة السياسيّة؟

يمكن القول إنّ محاولة أباطرة المال والأعمال التنظُّم ابتغاءَ التأثير على المشهد السياسيّ واتّخاذ القرارات هي تحوُّل في الحالة الإسرائيليّة في العَقدَيْن الأخيرَيْن، بعد أن تراجع حضور ومكانة قِطاع الأعمال في المشهد السياسيّ العامّ إلى حدّ كبير، والاكتفاء بالتأثير والاهتمام في السياسات الاقتصاديّة بالأساس، مقارَنةً بدَوْرهم في بداية تسعينيّات القَرن الماضي في فترة المفاوضات مع منظَّمة التحرير الفلسطينيّة واتّفاقيّات أوسلو.

تجربة دعم اتّفاقيّة أوسلو

برز تدخُّل قِطاع الأعمال وكبار رجال الأعمال في السياسة الإسرائيليّة على نحوٍ خاصّ بدايةَ تسعينيّات القرن الماضي، فترة مفاوضات السلام واتّفاق أوسلو. فقد ترافقت مفاوضات السلام برغبة إسرائيل في الاندماج بالاقتصاد العالميّ (العَوْلَمة) وتغيير النظام والسياسات الاقتصاديّة؛ إذ شكّل السلام واندماج إسرائيل في الاقتصاد العالميّ فرصةً لإنتاج أرباحٍ اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة مستقبليّةٍ لبعض المجموعات في إسرائيل.

قِطاع الأعمال والنُّخَب الاقتصاديّة رأَوْا أنّ في وسع عمليّة السلام والاندماج في العَوْلَمة أن يوفّرا لإسرائيل شرعيّة إقليميّة وعالميّة، وأنّه من شأن هذه الشرعيّة أن تسهّل انضمام إسرائيل إلى الاقتصاد العالميّ، وفتْح أسواق جديدة، وتحقّق أرباحًا اقتصاديّة. بعض فئات قِطاع الأعمال كانت على اقتناع أنّه بدون استقرار سياسيّ أمنيّ، وبدون حلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، لن يتمكّن الاقتصاد الإسرائيليّ من اللحاق بالعَوْلَمة الاقتصاديّة والنموّ. في هذه الحالة، كانت ثمّة حاجة إلى تدخُّل القِطاع الخاصّ والفعّاليّات الاقتصاديّة لدى متّخذي القرار بغية تغيير السياسة والتعامل الإسرائيليّ في موضوع الصراع مع الفلسطينيّين.[10]

آنذاك، كان لقِطاع الأعمال ولرجال الأعمال دَوْرٌ جِدّيّ في التحوُّل السياسيّ الذي حصل، ودعْم حزب العمل ومرشَّحه يتسحاق رابين في انتخابات عام 1992، وفوزه على حزب الليكود. من رجال الأعمال الذين قاموا بدَوْر فعّال وقتذاك، برز بِنِي چاؤون المدير العامّ لشركة "كور" التي كانت من كبريات الشركات في إسرائيل إذّاك، ودوف لاوطمن رئيس اتّحاد أرباب الصناعة، وإيلي هوروڤيتس مدير شركة "طيڤع" للأدوية، وهي كذلك من أكبر الشركات الإسرائيليّة.[11]

مجتمع الأعمال تبنّى بمعظمه عمليّة السلام، وأبدى استعداده للتدخّل والتأثير على متّخذي القرار وعلى المجتمع في سبيل تحقيق ذلك. وفعلًا تحوّلت هذه المجموعة إلى مجموعة ضغط تعمل على نحوٍ جماعيّ، ابتغاءَ تغيير السياسة العامّة بما يضمن مصالح الاقتصاد الإسرائيليّ الكلّيّ ويضمن النموّ والتطوُّر، والمصالح الخاصّة، أي تحقيق أهداف جماعيّة لقِطاع الأعمال والمجتمع ككلّ.

10. للتوسُّع في شأن دَوْر قِطاع الأعمال إبّان فترة اتّفاقيّات أوسلو، انظروا: شحادة، امطانس؛ وخطيب، إيناس. (2013، تشرين الثاني). النُّخَب الاقتصاديّة في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ. **مدى الكرمل، برنامج دراسات إسرائيل، ورقة رقم 2**.

11. المصدر السابق. ص-ص 14-17.

الاكتفاء بالمصالح الاقتصاديّة

نجاح تجربة التسعينيّات وعمل الشركات الكبيرة في دعم عمليّة التفاوض والسلام لإنقاذ الاقتصاد، في تسعينيّات القرن المنصرم، لم تتحوّل إلى حالة ثابتة في المشهد السياسيّ الإسرائيليّ، بل اقتصرت على محاولة دفع الحكومة للدخول في مفاوضات ودعم العمليّة التفاوضيّة، مع العلم أنّ عمليّة السلام تعثّرت بعد ذلك بسبب اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيليّ الأسبق يتسحاق رابين. لكن انضمام إسرائيل إلى الاقتصاد العالميّ استمرّ وتوسَّع دونما حاجة إلى التوصّل إلى اتّفاق سلام مع الفلسطينيّين؛ فقد اتّضح لقِطاع الأعمال أنّ عمليّة المفاوضات وحدها تكفي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالميّ دون إنهاء الاحتلال، شريطة تغيير السياسات الاقتصاديّة ومبنى الاقتصاد الإسرائيليّ وتَبَنّي اقتصاد السوق الحرّ، على نحوِ ما حصل فعلًا منذ مستهَلّ تسعينيّات القرن المنصرم.[12] مفاوضات السلام كانت شرطًا كافيًا لضمان اندماج إسرائيل في الأسواق العالميّة وبناء علاقات اقتصاديّة جديدة ورسميّة مع دول كبرى (كالصين والهند -على سبيل المثال)، والعديد من دول أمريكا الجنوبيّة، بل كذلك عدد لا بأس به من الدول العربيّة. بل إنّه في السنوات الأخيرة بلغ الأمر حدًّا لم تَعُدْ فيه إسرائيل -في سبيل توسيع اندماجها في الاقتصاد العالميّ- بحاجة إلى المفاوضات مع السلطة الفلسطينيّة.

منذ بداية الألفيّة الثالثة، واستنادًا إلى تصرُّف وتصريحات رجال الأعمال والمؤتمرات الاقتصاديّة، نرى أنّ أهداف رجال الصناعة والأعمال في التأثير على السياسة باتت تصبّ -في أساسِ ما تصبّ- في الحفاظ على السياسات الاقتصاديّة الليبراليّة وتعميقها، وفي تحقيق مصالح اقتصاديّة عينيّة لرجال الأعمال وأباطرة المال الإسرائيليّين، دون التدخّل في الشأن السياسيّ الأوسع.[13] هذا بالطبع لا يلغي اتّخاذ مواقف تدعم وتشجّع العودة إلى العمليّة التفاوضيّة، لكن هذا الجانب لم يَعُد الأهمَّ أو الأبرزَ في محاولة التأثير السياسيّ لقِطاع الأعمال والمال أو "مجتمع الأعمال".

يمكن تفسير هذا التحوُّل، بنجاح إسرائيل في دخول النادي الاقتصاديّ العالميّ، وبالتغيُّرات الحاصلة في مبنى الاقتصاد الإسرائيليّ الذي بات يعتمد على فروع التقنيّات الحديثة التي تصدّر للدول الغربيّة بالأساس والمتعلّقة بالأسواق العالميّة وبالاستثمارات الخارجيّة، وبفكّ الارتباط بين الاندماج في الأسواق العالميّة وعمليّة السلام، والتحوُّل في القناعات السياسيّة والمواقف في المجتمع الإسرائيليّ ومتّخذي القرار بعد الانتفاضة الثانية، وتبنّي مقولة إيهود براك رئيس الحكومة الأسبق (1999-2001) التي مُفادُها أنّه ليس ثمّة شريك فلسطينيّ في عمليّة السلام. نتيجة كلّ ذلك، حصل تراجع في اهتمام وتدخُّل النُّخَب الاقتصاديّة وقِطاع الأعمال في التأثير على السياسات الخارجيّة والأمنيّة منذ بداية الألفيّة الحاليّة، وعلى نحوٍ أوضح منذ عودة نتنياهو إلى الحكم عام 2009، وبات جُلّ اهتمامهم منصبًّا في القضايا الاقتصاديّة.

12. المصدر السابق. ص-ص 18-21.

13. المصدر السابق. ص-ص 21-22.

بوادر عودة قِطاع الأعمال إلى حقل السياسة

هذا الحال تغيَّر في العامَيْن الأخيرَيْن، بدايةً بعد طرح الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء، وعلى وجه الخصوص بعد بدء الحرب على غزّة وتراجُع مكانة إسرائيل الدوليّة، وبداية حدوث أزمات اقتصاديّة وبوادر مقاطعة اقتصاديّة قد تشكّل ضربة كبيرة لقِطاع الأعمال، ولا سيّما قِطاع التقنيّات الحديثة الذي يعتمد على الاستثمارات الأجنبيّة والأسواق العالميّة.

في العام الماضي، شهدنا بدايات عودة قِطاع الأعمال والنُّخَب الاقتصاديّة للقيام بدَوْر في المشهد السياسيّ في إسرائيل، بعد طرح الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء، والتي ترمي -في ما ترمي- إلى استكمال مشروع اليمين الدينيّ الاستيطانيّ، وسيطرة معسكر اليمين على مراكز صنع القرار والسياسات في إسرائيل، وترويض السلطة القضائيّة ومنع الرقابة، وضمان سلطة قضائيّة محافِظة لا تتدخّل في عمليّة التشريع ولا تنتقد سياسات الحكومة.

أدّت الخطّة الحكوميّة إلى قيام حملة احتجاجات واسعة في المجتمع الإسرائيليّ من قِبل المعارضين للخطّة الحكوميّة، وعلى وجه أساسيّ لدى النُّخَب التقليديّة الإشكنازيّة، والطبقات الاقتصاديّة التي ترى أنّ الخطّة ستغيّر طبيعة النظام القائم وهُويّة إسرائيل، وستُلحِق بها ضررًا اقتصاديًّا، وستضرّ بمكانتها دوليًّا.

حينذاك، تنظّمت عدّة مجموعات اقتصاديّة، من عدّة قطاعات، وشاركت في حملة الاحتجاجات. وقد برز في هذه الاحتجاجات الدَّوْرُ الرائد الذي قام به قِطاع التقنيّات الحديثة الذي بدأ بحملة احتجاج خاصّة به عنوانها "الخطّة القضائيّة تضرّ بالهايتك"، وملخَّصُها: "بدون ديمقراطيّة لا وجود لهايْتِك"،[14] وعمل على تجنيد موارد ماليّة لتمويل الاحتجاجات، وسمح للموظَّفين بالمشارَكة في المظاهرات الاحتجاجيّة ضمن أيّام العمل، ونشَرَ معطيات مقلقة بشأن تأثير الخطّة على هذا القِطاع، وأَبْدَت عدّة شركات نيّتها نقل مقرّاتها إلى خارج إسرائيل.

كذلك قامت مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الأعضاء في ما يُعْرَف باسْم "إطار رؤساء الشركات وقيادات الاقتصاد" بالتنظُّم لمعارَضة الخطّة القضائيّة، وأعلنت الإضراب العامّ مع نقابة العمّال العامّة ضدّ سَنّ قانون إلغاء حجّة المعقوليّة في تمّوز عام 2023، وكانت هذه هي المرّة الأولى التي فيها يشارك القِطاع الخاصّ بإضراب عامّ أعلنت عنه نقابة العمّال العامّة ("الهستدروت") شمل المَرافق الاقتصاديّة والخدماتيّة كافّة.[15]

كانت هذه الخطوات بدايات لعودة قِطاع الأعمال والنُّخَب الاقتصاديّة للقيام بدَوْر في القضايا السياسيّة العامّة والحارقة في إسرائيل، بعد أن تراجع هذا القِطاع عن هذا الدَّوْر في العَقدَيْن الأخيرَيْن، واكتفى بالقيام بمحاولات التأثير في الجوانب الاقتصاديّة. المنطلَقات الأساسيّة لقِطاع الأعمال كانت منطلقات الربح والخسارة الاقتصاديّة، ولكن لا يمكن تجاهل اهتمامهم بالحفاظ على النظام السياسيّ المعرَّف كدولة "يهوديّة وديمقراطيّة". فعلى الرغم من أنّ هذه النُّخَب الاقتصاديّة تحمل مشروعًا اقتصاديًّا ليبراليًّا، وعلى الرغم من أنّها مندمجة في الاقتصاد العالميّ، لا زالت تحمل المشروع القوميّ الصهيونيّ، وهي داعمة لثقافة النواة والقِيَم الأساسيّة التي تعرِّف دولةَ إسرائيل، وليهوديّة الدولة، ولمركزيّة الأمن.

---

14. معاريف. (2023، 25 تشرين الأوّل). ماذا يقف وراء احتجاج قِطاع التكنولوجيا العالية ضدّ الإصلاح القانونيّ؟ معاريف.
للتوسُّع، انظروا: دجاني، كورين. (2022، 15 كانون الأوّل). مديرو قِطاع التقنيّات الحديثة العالية لنتنياهو: الأضرار التي لحقت بالمحكمة - تهديد وجوديّ لهذه الصناعة. ذي ماركر.

15. دوري، أورن. (2022، 20 كانون الأوّل). مئة من كبار المسؤولين التنفيذيّين في الاقتصاد ينضمّون إلى رسالة موظَّفي التكنولوجيا العالية الموجّهة إلى نتنياهو. چلوبس.
للتوسُّع، انظروا: نير نامان، نوچا. (2023، 23 تمّوز). منتدى الأعمال يعلن الإضراب: "لوقف التشريع الأحاديّ". موقع القناه 13.

تقديم الانتخابات وإسقاط نتنياهو... أهداف قِطاع الأعمال بعد السابع من أكتوبر

في أعقاب عمليّة طوفان الأقصى والحرب على غزّة، تجنَّدَ قِطاع الأعمال وكبريات الشركات لدعم المجهود الحربيّ، ودعم النازحين من بلدات الجنوب والشمال.[16] مؤخَّرًا، وبعد تعثُّر الحرب على غزّة وفشل كلّ المحاولات للتوصّل إلى اتّفاق تبادل أسرى ومخطوفين بين إسرائيل وحماس، وتزايُد الثمن الاقتصاديّ، ومن ضمن ذلك زيادةُ عجز الحكومة الماليّ وارتفاع التضخُّم الماليّ، وتراجُع مكانة إسرائيل الاقتصاديّة عالميًّا، وتراجُع الاستثمارات في قِطاع التقنيّات الحديثة والتكنولوجيا العالية. على نحوٍ ما وضّحنا في بداية هذه الورقة، يحاول قِطاع الأعمال أن يعود للقيام بدَوْر سياسيّ أكبر وأوضح في الساحة السياسيّة. هذا تصرُّف شبيه بالدَّوْر الذي قام به قِطاع الأعمال في مستهَلّ تسعينيّات القرن الماضي، إذ هو يعلن الآن أنّ هدفه هو تقديم الانتخابات وإسقاط نتنياهو.

قِطاع الأعمال يرى أنّ نتنياهو بات عائقًا أمام تحقيق أهداف إسرائيل، ويضرّ بمصالح الدولة الأمنيّة والدبلوماسيّة والاقتصاديّة، ويؤثّر سلبًا على قِطاع الأعمال. ينضاف إلى ذلك أنّ عددًا من أباطرة الأعمال والمال الإسرائيليّ، وخاصّة من قِطاع التقنيّات الحديثة، فقدوا أقارب لهم في هجوم حماس في السابع من أكتوبر وفي الحرب على غزّة، من بينهم إيال فلدمان مؤسِّس شركة "مالينوكس" للتقنيّات الحديثة الذي فقد ابنته في السابع من أكتوبر، والذي يُعَدّ من قيادات الحراك الحاليّ، والوزير السابق ورجل الأعمال المختصّ في قِطاع التكنولوجيا العالية يزهار شاي الذي فقَدَ ابنه في الحرب على غزّة. كذلك ثمّة شخصيّات إضافيّة بارزة في مشهد الأعمال الإسرائيليّ، من بينهم "حامي پيرس" ابن رئيس الدولة الأسبق شمعون پيرس، الذي يملك واحدة من أكبر شركات الاستثمار في الشركات الناشئة، وغيره.[17]

خاتمة

محاولات دخول قِطاع الأعمال ومالكي كُبْرَيات شركات التقنيّات الحديثة إلى ساحة العمل السياسيّ والحزبيّ، عبْر إقامة حزب جديد أو عبْر دعم حزب قائم، ما زالت في بدايتها حتّى الآن، غير أنّ هؤلاء فاعلون حاليًّا -وإن كان ذاك دون أيّ تنظيم رسميّ- في سبيل التأثير على المشهد السياسيّ العامّ والأمنيّ، ودعم المجهود الحربيّ ومساعَدة النازحين من بلدات الجنوب والشمال، بعد أن أدَّوْا دَوْرًا مركزيًّا في حملات الاحتجاج ضدّ الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء العامَ الماضي. يأتي هذا بعد أن اكتفَوْا منذ بداية القَرن الحاليّ بالتأثير على السياسات الاقتصاديّة، لتوفير بيئة عمل ملائمة وودّيّة لقِطاع الأعمال.

في العَقدَيْن الأخيرَيْن، حقّق قِطاع الأعمال على وجه العموم، وفروع التقنيّات الحديثة والتكنولوجيا العالية على وجه الخصوص، مكانةً اقتصاديّة مرموقة في الاقتصاد والمجتمع الإسرائيليَّيْن، وقاموا بدَوْر غير مباشر في المشهد السياسيّ عبْر دعم غير علنيّ لأحزاب أو لمرشَّحين، أو عبْر تقديم دعم ماليّ للأحزاب والمرشَّحين. قلّة منهم دخلوا الحلبة السياسيّة عبْر أحزاب قائمة كأفراد، دون أن يَكونوا تنظيمًا جماعيًّا داعمًا من قِطاع الأعمال.

16. موقع واينِت. (2023، 30 تشرين الثاني). هكذا تجنّد شعب الهايْتك للمجهود الحربيّ. **واينِت**.
للتوسُّع، انظروا: كورتس، عمير. (2023، 7 تشرين الأوّل). حركات الاحتجاج تتجنّد في خدمة العلم ومساعدة سكّان الجنوب. **كلكالِسْت**.
وانظروا أيضًا: بوحبوط، أمير. (2023، 7 تشرين الأوّل). حركات الاحتجاج تتجنّد: إخوة السلاح يعلنون دعمهم لتجنيد الاحتياط. **موقع والا**.

17. نيومان، ماريسا؛ وإلتشطاين، چاليت. مصدر سابق.

منذ طرْح الخطّة الحكوميّة لتقييد القضاء، وعلى نحوٍ أوضح وأبرز منذ بداية الحرب على غزّة، ترى هذه الجماعات أنّ الحالة السياسيّة والأَمنيّة الراهنة يمكن أن تُلحِق بشركاتهم واستثماراتهم ومكانتهم أضرارًا اقتصاديّة، وبالطبع تهدّد مكانة دولة إسرائيل الاقتصاديّة والسياسيّة والأَمنيّة. ويعبر عدد كبير منهم عن معارضته لحكومة نتنياهو وتصرُّفاته وقيادته، ويعتقدون أنّه لا مخرج من الأزمات الحاليّة سوى تبديل نتنياهو. من هنا بدأت مجموعات من قِطاع التقنيّات الحديثة بالتنظُّم للقيام بدَوْر سياسيّ منظَّم وواضح نتيجة هذه القناعات.

دخول هذه القِطاعات إلى المشهد السياسيّ والحزبيّ على نحوٍ منظَّم لن يؤدّي بالضرورة إلى حسم الصراع السياسيّ في إسرائيل، لكن لا يمكن إلغاء الاحتمال أن يسهم هذا التنظُّم في زيادة الضغط على الحكومة الحاليّة وتعزيز حركات الاحتجاج، والضغط على الحكومة الإسرائيليّة في الساحة، وقد يسهم في تغيير موازين القوى السياسيّة في إسرائيل على نحوِ ما حصل بدايةَ تسعينيّات القرن الماضي؛ إذ يملك هؤلاء مَوارد ماليّة كبيرة، ومَوارد ومكانة رمزيّة ومعنويّة، تمكّنها من القيام بدَوْر مهمّ في المشهد السياسيّ، وبخاصّة بعد تراجع مكانة النُّخَب العسكريّة والأمنيّة في أعقاب الإخفاق الكبير في السابع من تشرين الأوّل الماضي، وعدم بروز قيادات سياسيّة جديدة في المشهد الحزبيّ الحاليّ.

من غير المتوقَّع أن يطرح قِطاع التكنولوجيا العالية، إذا تنظَّمَ ودخل المعترك الحزبيّ والسياسيّ، رؤيةً سياسيّةً مختلفة عن الإجماع الإسرائيليّ؛ فهو لا يطرح بديلًا في قضيّة الاحتلال، ولا يعارض الحرب على غزّة، بل يبتغي إدارتها على نحوٍ مختلف، ولا يحمل تصوُّرًا مختلفًا لطبيعة النظام في إسرائيل، ولا يدعو إلى إقامة نظام ديمقراطيّ جوهريّ. جُلّ ما يطرحه هو بديل للسياسة الراهنة كونها تضرّ بمصالح دولة إسرائيل كما يراها هذا القِطاع، ويريد علاقات أفضل مع الإدارة الأمريكيّة، والحفاظ على الحالة الاقتصاديّة الودّيّة للاستثمار وقِطاع التكنولوجيا العالية، والحفاظ على الوضع القائم، ويسعى إلى الحفاظ على طبيعة دولة إسرائيل "يهوديّة وديمقراطيّة" وَفقًا لتعريف النُّخَب السياسيّة والاقتصاديّة الإسرائيليّة التقليديّة.

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية